محاولات إصلاح مناهج النحاة قبل العصر الحديث

المشرف الأستاذ الدكتور: عبد الحليم بن عيسى
طالبة الدكتوراه: فاطمة قداري
قسم اللغة والأدب العربي
كلية الآداب والفنون
جامعة – وهران1- (الجزائر)

ملخـــص:

لقد كان الرعيل الأول من النحاة على وعي كامل بصعوبة علمهم، وبما يمكن أن يؤاخذ عليه من تعقيد، ومعاظلة، واستغلاق للمفاهيم حتى استعصى على الدارس مناله. لذا كان طبيعيا أن تتضافر الجهود منذ البداية من أجل تبسيط التنظير النحوي، وقد تجسد حرصهم على إدراك هذا الهدف في مظهرين إيجابيين يمثل أحدها التآليف المختصرة التي لبوا بها مطالب المتعلمين وماينشدونه في كتب النحو من يسر.

أما المظهر الآخر فقد حظي فيه الجانب المنهجي بشيء غير قليل من العناية، وقُدمت فيه مقترحات لإصلاح نواحي القصور الناشئة عن منهج النحاة العرب الأقدمين في وضع قواعد النحو ودراسته، وهذا ما نحاول التوسع فيه في هذا المقام إيمانا منا بأن المنهج هو المرتكز الأساس لأي عمل علمي، وتناوله بالنقد والتقويم يعد ضرورة ملحة لتصحيح مسار الفكر مهما تعددت مسالكه.

Résumé:

Les anciens grammairiens avaient une certitude que la notion da la grammaire est difficile a maitriser, a cause de la complexité et ambigüité de ses concepts, c'est pour cette raison qu'elle devient difficile a celui qui fait une étude sur cette notion. Donc, il est naturel de réunir les efforts pour faciliter la théorisation de la grammaire.

Alors que, deux apparences pour incarner, atteindre et maitriser ce but. L'un appelé les ouvrages abrégés qui a un but de répondre les besoins des apprenants ce qu'il existe dans les livres de la grammaire .l' autre, s'intéresse beaucoup plus au coté méthodologique, avec des propositions pour réformer la défaillance de mettre les règles de la grammaire et son étude qui considère comme un objet de notre travail, et on est certes que la méthode est la base de tout un travail scientifique. Bien sûr, avec la critique constructive qui devient une nécessité, pour diriger le chemin de la pensée Malgré, sa multiplicité.

1- نقد القدماء لمناهج النحاة:

يرى المتتبع لتاريخ النحو العربي، أنّ التفكير في صعوبة المادة النحوية في العصور السابقة لم يقف عند حدود الضّجر والشكوى، وإنّما اتخذ صورا إيجابية ظهرت في شكل مقترحات لتيسير النحو وإصلاح نواحي القصور التي دخلت عليه بتأثير مناهج النحاة، غير أنّ هذه المحاولات « جاءت متأخرة في الزمن عن محاولات إصلاح الكتب النحوية، كما أنّ الذين تصدّوا للإصلاح في هذا الجانب النظري (جانب المنهج) كانوا أقل كثيرا في العدد، ولم تكن لمحاولاتهم- قبل العصر الحديث- آثار فعالة في تخليص النحو من تلك العيوب» [1].

وجدير بالذكر ههنا أنّ « المحاولات التي وجدت لم تغطِّ كل نواحي القصور الناشئة عن المنهج، فمثلا لم يتناول أحد بالدرس الفاحص- فضلا عن التقييم والإصلاح- نواحي الضعف في الأسس التي قام عليها منهج النحاة في تقعيد النحو، وذلك كالخلط بين أكثر من مستوى لغوي، أو بين النصوص المروية من فترات زمنية متباعدة أو عن قبائل مختلفة، وكاعتمادهم على الشعر كمصدر رئيسي لاستقاء القواعد النحوية، وهي أمور كان لها أثرها في خلق العديد من مشاكل النحو وعيوبه» [(2)].

وأقصى ما كانت تمتد إليه يد الإصلاح هو المنطق الأرسطي و آثاره السلبية التي عانى النحو العربي منها بعد أن حادت مناهج أعلامه عن الفهم الصحيح لوظيفته الأساسية، فأضحت قضاياه لا تعبر فعلا عن الاستعمال الحي للغة وذلك حين ركنوا إلى النظر الفلسفي وأفرطوا في تطبيق مبادئه. ومن أقدم من تصدّى لذلك:

1-1 - ابن ولاّد المصري (ت 332هـ) [3]:

نادى ابن ولاّد المصري بالمبادئ الآتية:

أ- لا يصحّ الطعن على العربي أو رميه باللحن أو الخطأ أو تقديم القياس النظري على المادة اللغوية المسموعة. وفي هذا يقول ردّاً على المبرد: « إن كانت التخطئة لمن قال ذلك من العرب، فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلا، وكلام العرب فرعا، فاستجاز أن يخطّئها إن تكلّمت بفرع يخالف أصله» [(4)].

ب- يجب الوقوف عند المادة اللغوية المسموعة، ولا يجوز تغيير ما ورد عن العرب من الأساليب والكلمات بمقتضى القياس النظري. يقول ابن ولاّد: «لا ينظر إلى القياس فقط دون ما تتكلم به العرب. فإنّ العرب يمتنعون من التكلم بالشيء وإن كان القياس يوجبه، ويتكلمون بالشيء وإن كان القياس يمنعه» [5]. ذاك أنّ « سبيل النحويين اتباع كلام العرب إذ كانوا يقصدون إلى التكلم بلغتهم. فأمّا أن يعملوا قياسا – وإن حسُن – يؤدّي إلى غير لغتها فليس ذلك لهم، وهو غير ما بنوا عليه صناعتهم» [6].

ج- كذلك رفض ابن ولاّد التأويل والتقدير في النحو، وادّعاء الحذف والإضمار في الأساليب العربية مما يحملها على غير ظاهرها، ومن ذلك ما لمسه في إعراب المبرّد لقوله- تعالى-: «**ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَارَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىَ حِينٍ**»[7]؛ إذ يرى أنّ فاعل "بدا" هو المصدر المقدر "بُدُوٌّ" وتأويل الآية: ثم بَدَا لهم بُدُوٌّ. ولكن حذف "بُدُوٌّ" من الكلام لأنّ "بَدَا" تدل عليه. ولا معنى لكل هذا الكلام- على حدّ تعبير ابن ولاّد- لأنّ "لَيَسْجُنُنَّهُ" جملة في موضع الفاعل، ومادام الكلام تاما مفيدا فلا حاجة للإضمار[8].

1-2- أبو العلاء المعري (ت449هـ):

لعل أهّم ما يلفت نظر الدارس « أنّ كتب النحو المتداولة لم تنقل عن أبي العلاء رأيا نحويا أو لغويا خاصا ينسب إليه ينمّ عن اجتهاد أو تفرّد على الرغم من أنّ مصنفاته بمجموعها تنمّ عن علم راسخ وتتبع شامل دقيق للموضوعات النحوية والصرفية والمشكلات اللغوية وما دار حولها من جدل ومواقف لأئمة النحو واللغة وعلى الرغم من أنّه أقرأ النحو وألّف فيه، وأنّه معدود في النحويين واللغويين، وتحتل ترجمته في كتب طبقات النحويين مواضع عدة»[9].

ولئن كان المعري « مضطراً أن يلوذ – في أحيان كثيرة- بالغموض والتعمية وطرق المجاز في مجال الفكر الاجتماعي، تجنبا للمكاره، فهو في مجال الفكر اللغوي واضح صريح، لا تشوب آراءه شائبة من مداراة أو تشيّع لأحد أو لمذهب على نحو ما نجد عند كثيرين غيره من أهل اللغة. وهو يرى أنّ دراسة اللغة ينبغي أن لا تتجاوز غايتها وهي الفهم والإفهام، وأنّ ما انزلق إليه بعض أهل اللغة من جدل حول موضوعات صرفية عويصة تتصل ببنية الكلمات وأصل اشتقاقها وما انتهى إليه أهل النحو من تفريع الاحتمالات الإعرابية وتنويعها ليس غير أباطيل»[10].

ولابد لمن يصحب المعري، ويستطلع ما وصل إلينا من آثاره، وبخاصة رسالة الغفران وما كتبه حولها النقاد والشرّاح وعلماء اللغة أن ينتهي إلى جملة ملاحظات يمكن أن ترسم الملامح العامة لمنهج المعري، ولن يكون عسيرا عليه أن يهتدي إلى أبرز سماته، وهي أنّه كان يكره التأوّل، والتكلّف فيه[11]، « واسعَ الرواية سماعيا إلى أبعد حدود السماع، يضيق بنحو البصرة الذي كان في أيامه ممتلئا بالجدل والقياس والتعليل، وهذه النزعة ظاهرة في كتبه كلّ الظهور»[12]. وفيما يلي أمثلة توضح ذلك:

أ- يمنع سيبويه وكثير من النحويين أن يلي كان معمول الخبر، وهم يؤوّلون ما ورد كذلك ويقدّرون ما يستغني الكلام عنه، كما قالوه في قول الشاعر:

فَنَافِذُ دَرَّاجُونَ حَوْلَ خِبَائِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

فيقدّرون ضمير الشأن في "كان" محله الرفع على أنّه اسمها، ويعربون "عطية" مبتدأ، وجملة "عوّد" خبره، و"إيّاهم" منصوبة بـ "عوّد" وجملة المبتدأ وخبره خبر "كان"[13]. أو يعربون "ما" موصولة واسم "كان" ضميرا مستترا يرجع إلى "ما" و " عطية" مبتدأ و"عوّد" خبر و "إياهم" مفعولا مقدما

والعائد محذوف إلى آخر ما قالوه في توجيه البيت. ولكنّ المعري بذوقه العربي يرفض هذه الأعاريب قائلا: «والأشبه بمذاهب العرب أن يكون عطية مرفوعا بـ "كان" و "إياهم" منصوبا بـ "عوّد"»[14].

ب- ويصوّر لنا خيال المعري الخصب في رسالة الغفران نفوره من تكلّف النحاة ونقمته على تخريجهم بعض الأبيات على غير حقيقتها في مشاهد لطيفة جاء في أحدها: « وكنت قد رأيت في المحشر شيخا لنا كان يُدرِّس النحو في الدار العاجلة، يعرف بأبي علي الفارسي، وقد امترس به قوم يطالبونه، ويقولون: تأوّلت علينا وظلمتنا، فلما رآني أشار إلي بيده، فجئته فإذا عنده طبقة، منهم يزيد بن الحكم الكلابي، وهو يقول: ويحك، أنشدت عني هذا البيت برفع الماء، يعني قوله:

فليت كفافاً كان شرُّك كلُّه وخيرك عني ارتوى الماءُ مُرتوي

ولم أقل إلا الماءَ. وكذلك زعمت أني فتحت الميم في قولي:

تبدّل خليلا بي، كَشَكْلِكَ شكلُه فإني خليلا صالحا بك مَقْتَوِي

وإنما قلت: مُقتوي بضم الميم.

وإذا هناك راجز يقول: تأوّلت علي أني قلت:

يا إبلي ما ذنبُه فتأبَيه؟ ماءٌ رواء و نَصِيٌّ حَوْلِيَه.

فحركت الياء في تأبَيه ووالله ما فعلت ولا غيري من العرب.

وإذا رجل آخر يقول: ادّعيت علي أنّ الهاء راجعة على الدرس في قولي:

هذا سراقة للقرآن يدرُسُه والمرءُ عند الرشا إن يَلْقَهَا ذيبُ

وإذا جماعة من هذا الجنس كلهم يلومونه على تأويله. فقلت: يا قومُ، إنّ هذه أمور هينة، فلا تعنتوا هذا الشيخ، فإنّه يمت بكتابه في القرآن المعروف بكتاب الحجة، وإنّه ما سفك لكم دما، ولا احتجن عنكم مالا فتفرقوا عنه»[15].

والحق أنّ القضايا التي «عرض لها أبو العلاء في رسالة الغفران كانت من بين المشاغل التي يعكف عليها طلبة اللغة ودارسوها، وكان لأبي العلاء في فهمها وتوجيهها، منزع يخالف فيه مذاهب القوم، ولا شك في أنّه في جملته يستوحي آراء من تقدمه من بعض علماء السلف، ممن كانوا يؤثرون اليسر في الفهم والتوجيه، ويتحاشون الإيغال في التكلف، والضلال في متاهات التأويل البعيد»[16].

وليس من المبالغة القول إنّ المسائل اللغوية والنحوية التي عالجها أبو العلاء كانت الموضوع الأول في رسالة الغفران، ولعلّ تتابعها متساوقة في صدر الرسالة، وهو القسم الذي استغرقته الرحلة إلى العالم الآخر ينمّ عن حرصه على الخوض في المشكلات اللغوية قبل التعرض للمشكلات الفكرية والاجتماعية وكانت رحلته الخيالية وسيلة تذرّع بها ليطرح من خلالها على ألسنة أبطاله أفكاره ورؤاه حول طائفة من القضايا التي ظلت مداراً للنقاش بين المشتغلين بأمور اللغة والنحو[17].

1-3- ابن حزم الأندلسي(ت456هـ):

كان منهج ابن حزم الأندلسي يتمثل في الأخذ بظاهر النصوص[18]، وإنكار التقليد، وإباحة الاجتهاد، لكل قادر على استنباط الأحكام الشرعية من النصوص الثابتة، لذلك ذهب إلى أنّه لا رأي في الدين، ومن قال في الدين برأيه فهو عنده مفتر على الله، وبذلك سدّ باب الاستنباط بالقياس والاستحسان والتعليل[19].

وإن المتتبع لنظرات ابن حزم في اللغة والنحو، لا يعدم أن يجد فيها ما يعكس تأثير مذهب الظاهرية، فهو ينعى على النحاة مذاهبهم في التأويل والتقدير، ويرى أنهم يصرفون الكلام - ولاسيما القرآن- عن وجهه عندما لا يأخذون بظاهره، وفي ذلك يقول:« من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا و يتخذه مذهبا، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ في صرف الآية عن وجهها»[20]. ويقول في موضع آخر: « ولا عجب أعجب ممّن إن وجد لامرىء القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة أو الطرماح أو لأعرابي أسدي أو سلمي أو تميمي أو من سائر أبناء العرب لفظا في شعر أو نثر، جعله حجة في اللغة، وقطع به، ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما لم يلتفت إليه ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه ويحرّفه عن موضعه و يتحيّل في إحالته عما أوقعه الله عليه»[21].

وقد آل به هذا الموقف إلى رفض علل النحاة؛ إذ يقرر بوضوح أنّها « فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة، وإنّما الحق من ذلك أنّ هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها، وما عدا هذا فهو - مع أنّه تحكم فاسد متناقض- فهو أيضا كذب، لأنّ قولهم كان الأصل كذا فاستثقل فنقل إلى كذا... شيء يعلم كل ذي حسّ أنّه كذب لم يكن قط، ولا كانت العرب عليه مدة ثم انتقلت إلى ما سمع منها بعد ذلك»[22]. وإن كان لا بد لطالب الحقائق من مطالعة النحو، فإنّه « يكفيه منه ما يصل به إلى اختلاف المعاني، بما يقف عليه من اختلاف الحركات في الألفاظ ومواضع الإعراب منها، وهذا مجموع في كتاب الجمل لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي الدمشقي»[23].

ويبدو أنّ هذه التوجيهات ونظائرها من كلام ابن حزم، كانت العامل الأول في تنبيه ابن مضاء، إلى المذهب الذي ارتضاه، وثار بما اقتضاه من مبادئ وأسس على مناهج النحاة[24].

1-4- ابن مضاء القرطبي(ت 592 هـ):

وجد ابن مضاء « مادة العربية تتضخم بتقديرات و تأويلات وتعليلات وأقيسة وشعب وفروع وآراء لا حصر لها، ولا غناء حقيقي في تتبعها أو على الأقل في تتبع الكثير منها، فمضى يهاجمها في ثلاث كتب هي" المشرق في النحو" و " تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان" وكتاب " الرد على النحاة" وهو - وحده- الذي بقي من آثاره»[25]. وفيه ينقض مناهج النحاة وأصولهم في بناء القواعد النحوية.

وقد لفت شوقي ضيف محقق كتاب الرد على النحاة إلى أنّ حملة ابن مضاء على النحاة إنّما هي امتداد لثورة دولة الموحدين - وكان رئيس قضاتها- على أصحاب المذاهب الفقهية الأربعة: المالكية والحنفية والشافعية و الحنبلية، وكانت هذه الدولة تعتنق المذهب الظاهري الذي يدعو إلى التمسك بحرفية النص في القرآن الكريم والسنة النبوية، وينكر العلل والأقيسة في الفقه والتشريع[26].

يعتبر كتاب الرد على النحاة « من أشهر كتب تراثنا النحوي التي نالت اهتمام الدارسين في العصر الحديث، فمنذ نشرِه والباحثون في النحو يقبلون عليه باهتمام زائد، ليس لأنّهم يجدون فيه نحوا جديدا لم يأت به النحاة الأوائل، وإنّما يرجعون إليه لأنّ مؤلفه وعدهم فيه بتخليص النحو»[27]. من صعابه وتعقيداته، وقد أبان عن ذلك في صدر كتابه قائلا: « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه»[28].

ويستهلّ ابن مضاء هذا الكتاب بمقدّمة يكشف فيها عن صلة النحو بالدين مؤكّدا أنّه يأخذ بأدب السنة في إسداء النصح إلى النحاة عملا بقول النبيّ- صلى الله عليه وسلم-: «الدين النصيحة»؛ إذ يراهم تاهوا في شعاب النحو لكثرة ما وضعوا فيه من فروع وعلل وأقيسة ومسائل غير عملية، وإنّه لحريّ بهم أن يخلّصوا النحو من ذلك كله، وما يزال يدعوهم إلى تغيير مناهجهم في درس النحو وبحثه والعودة بها إلى النهج السليم حتى ينتهي من مقدّمته[29].

و يعترف ابن مضاء بأنّ النحاة قد بلغوا بصناعتهم الغاية التي أمّوا، والمطلوب الذي ابتغوا وهو حفظ كلام العرب من اللحن وصيانته عن التغيير غير أنّهم- على حدّ تعبيره- : « التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعّرت مسالكها، ووهنت مبانيها، وانحطّت عن رتبة الإقناع حججها، حتّى قال شاعر فيها:

تَزْنُو بطرْفٍ ساحرٍ فاترٍ أضعفَ من حُجَّةِ نحوي

على أنّها إذا أخذت المأخذ المبرّأ من الفضول، المجرّد عن المحاكاة والتخييل، كانت من أوضح العلوم برهانا، وأرجح المعارف عند الامتحان ميزانا»[30]. ومن أجل تحقيق هذا الهدف قرّر ابن مضاء تحرير صناعة النحو ممّا علق بها، ووعّر مسالكها، وذلك بحذف ما لا يلزمها من مسائل هي في غنى عنها.

1-4-1- نظرية العامل عند ابن مضاء:

العامل في اصطلاح النحاة « ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا»[31].وعليه أسّسوا أصول النحو و أحكامه، إلاّ أنّ ابن مضاء ينقض كل ذلك نقضا، ويدعو إلى إلغاء نظرية العامل، المحور الرئيسي الذي تدور حوله كثير من قضايا النحو، وأبحاثه الرئيسية والفرعية[32]. « حتّى يتخلص النحو من كل ما دخل عليه من تأويل لظاهر الصيغ العربية ومن علل وأقيسة احتمالية وتمارين افتراضية»[33].

يقول ابن مضاء في مفتتح الفصل الأول من كتابه:« فمن ذلك ادعاؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأنّ الرفع منه يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيدٌ عمراً) أنّ الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنّما أحدثه ضرب. ألا ترى أنّ سيبويه- رحمه الله- قال في صدر كتابه: « وإنما ذكرت ثمانية مجار، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه؟ » فظاهر هذا أنّ العامل أحدث الإعراب، وذلك بيّن الفساد»[34].

ويدعم ابن مضاء فكرة زيف العامل برأي ابن جني ومفاده أنّ: العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وقد اقتضب نصّا من الخصائص يدلّ على ذلك حيث يقول:« قال أبو الفتح في خصائصه، بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية:« وأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنّما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره»[35]. فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيدا بقوله: لا لشيء غيره، وهو قول المعتزلة. وأمّا مذهب أهل الحق فإنّ هذه الأصوات إنّما هي من فعل الله تعالى، وإنّما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية»[36].

ولا يكتفي ابن مضاء بالإشارة العابرة دون دليل يثبت فيه صحة ما ذهب إليه[37]، ويدحض به حجج النحاة ودعاواهم، فإن قالوا بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضا، فذلك عنده باطل عقلا وشرعا، لا يقول به أحد من العقلاء لأنّ « شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلاّ بعد عدم العامل، فلا ينصب زيد بعد إنّ في قولنا (إنّ زيدًا) إلاّ بعد عدم إنّ»[38].

وإذا كانوا يعتقدون أنّ معاني هذه الألفاظ هي العاملة فهذا- في رأيه- اعتقاد واهم لأنّ «الفاعل عند القائلين به إمّا أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإمّا أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء، ولا فاعل إلاّ الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل... وأمّا العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنّها لا تفعل بإرادة ولا بطبع»[39].

وإن تصوّروا ذلك العمل على وجه التشبيه والتقريب، باعتبار أنّ هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وجدت وجد الإعراب، فإنّ ابن مضاء يعترضهم قائلا: « لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطّه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العيّ، وادّعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها لسومحوا في ذلك، وأمّا مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك»[40].

وهذا يؤكد بوضوح أنّ ابن مضاء ينكر أن يكون لفكرة العامل دور في تسهيل النحو وتيسيره، فقد أدخلت في النحو تقديرات لا داعي لها، وأدّت إلى التفكير في تأويلات لم يقصد إليها العرب حين أوجزوا كلامهم[41]؛ بل إنه يحاول في ثنايا كتابه من خلال تحليله للأمثلة المتعددة ووجوه الإعراب المختلفة تبرير إصراره على إلغاء نظرية العامل مبينا كيف أدى تطبيق النحاة لقوانينها على مظاهر الاستخدام اللغوي إلى رفض بعض أساليب العرب، واستبدالها بأساليب نحوية لا تعرفها العربية إذا بدا لهم ما يتناقض معها، فقد رفضوا صورة من التعبير دارت على ألسنة العرب يتقدّم فيها عاملان على معمول واحد كل منهما طالب له من جهة المعنى، كما في قول علقمة[42]:

تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لَهَا و أَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وكَلِيب

وبديهي أن يرفض النحاة هذا التركيب اللغوي لأنّه يكسر بوضوح اطراد أصل من أهم أصول نظرية العامل، وهو أنّه لا يصح أن يجتمع عاملان على معمول واحد، فإمّا أن يكون العامل هو الأول ويضمر في الثاني أو العكس، لذلك طلبوا إلى علقمة أن يقول (تعفق... وأرادوها رجال) أو يقول:(تعفقوا...وأرادها رجال)، وفي كلتا الحالتين لم يقبلوا الصيغة الأصلية للعبارة، ووضعوا مكانها صيغتين جديدتين، وهو موقف أملته عليهم قوانين العامل، ولم يكتفوا بذلك بل مضوا يطبّقون هذا المنهج تطبيقا واسعا حتى أجازوا في بابي ظن و أعلم أن يقال(ظننت و ظناني شاخصا الزيدين شاخصين وأعلمت و أعلمانيهما إياهما الزيدين العمرين منطلقين) ويعقب ابن مضاء على هذه الصور وأمثالها بأنّه لا يجوز أن تجري في الكلام، لأنّ العرب لم يستخدموها، وإنّما هو عقل النحاة وتعلّقهم بنظرية العامل[43].

1-4-2- رأي ابن مضاء في التعليل:

لم يرفض ابن مضاء التعليل جملة؛ بل رأى فيه قدرا مفيدا لا يمكن إنكاره، وهو ما يسميه النحاة العلل الأول، ويعني بها تلك التي تحصل بمعرفتنا لها المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر[44]، أو بعبارة أخرى هي الأقيسة النحوية التي تؤخذ من الكلام العربي وتحكم نطقه[45]، أمّا العلل الثواني والثوالث فلا يرى بأسا في إلغائها لأنّه لا ضير في جهلها، ولا منفعة في العلم بها، وفي ذلك يقول: « ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا (قام زيد) لم رفع؟ فيقال لأنّه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر»[46].

و يضيف ابن مضاء قائلا: «ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه، وقال: فلِمَ لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأنّ الفاعل قليل لأنّه لا يكون للفعل إلاّ فاعل واحد، و المفعولات كثيرة، فأعطى الأثقل، الذي هو الرفع، للفاعل، وأعطى الأخف، الذي هو النصب، للمفعول، لأنّ الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة، ليقلّ في كلامهم

ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخِفّون، فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله».[47]

ومع ذلك يرتضي ابن مضاء قسما من العلل الثواني وهو المقطوع به « مثل العلة التي تذهب إلى أنّ كل ساكنين التقيا في الوصل، وليس أحدهما حرف لين، فإنّ أحدهما يحرك، فإن قيل: وَلِمَ لم يتركا ساكنين: أجيب بأنّ الناطق لا يمكنه النطق بهما ساكنين: وهي علة ثانية يقبلها ابن مضاء، ولكنّه يحمل بوجه عام على العلل، وينكر استخدامها في النحو»[48].

1-4-3- رأي ابن مضاء في القياس:

وبجانب دعوة ابن مضاء إلى إلغاء العامل والعلل الثواني والثوالث من الدرس النحوي دعا أيضا إلى اطّراح القياس الذي لا يؤيّده الاستعمال اللغوي المطرد، ولا تدعمه النصوص المتواترة وذلك بناءً على أنّ كثيرا من الأسس التي أقام عليها النحاة أقيستهم لم تستوف شروط القياس[49]؛ إذ إنَّ « العرب أمة حكيمة، فكيف تشبّه شيئا بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع»[50].

وعلى الرغم من أن ابن مضاء لم يعمّق البحث في هذا الموضوع، ولم يتوسع في مسائله مثل ما فعل عندما درس العامل مثلا، فإنّنا نجده قد تناوله عرضا في مواطن متعددة، تؤكد أنّه لم يكن ثائرا على القياس بجميع صوره، وآية ذلك أنّه يحكم على بيت شعري بالشاذ الذي لا يقاس عليه على طريقة البصريين في طرح الشواذ النادرة[51]. قال وهو يتحدث عن فاء السببية: « وقال الله- عز وجل- : « **لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ**»[52]، وقد نصبت العرب بعدها في الواجب، وذلك شاذ لا يقاس عليه، قال الشاعر[53]:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا.

وإذا تتبعنا ما يوجد من جزئيات حول موضوع القياس في كتاب الرد على النحاة، اتضح أنّ موقف ابن مضاء منه يرتبط ارتباطا أساسيا بفكرته عن النصوص اللغوية، فهو يجيزه إن ورد له من النصوص ما يصحّحه، ويرفضه إذا لم ترد له نصوص تؤيّده[54]. فهاهو ذا يقول في باب التنازع: «وأمّا كان وأخواتها، فإنّ كان منها تجري مجرى الأفعال المقتضية مفعولا، تقول(كنت وكان زيدٌ قائمًا) و(كنت وكانه زيد قائمًا) فقائمًا خبر كنت وقال الفرزدق:

إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى وَأَبَى فَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورِ

وكذلك ليس تقول (لست وليس زيد قائمًا) و (لست وليس زيد إياه قائمًا) والأظهر أن يوقف فيما عدا كان على السماع من العرب، لأنّ كان اتسع فيها، وأضمر خبرها»[55].

1-4-4- رأي ابن مضاء في التمارين غير العملية:

انسجاما مع منحى ابن مضاء في الاحتكام إلى السماع، ورفض ما لا يسوّغه الاستعمال اللغوي، دعا إلى إلغاء التمارين غير العملية التي يفترضها النحاة افتراضا دون أن تفيد في النطق السليم بالعربية، وضرب لها مثلا قول النحاة- على سبيل التدريب-: ابنِ من البيع على مثال فُعُل ذاهبين إلى أنّه يصح أن يقال بوع أو بيع قياسا على مثل موقن في قلب الياء واوا أو على مثل بيض وغيد بقلب الضمة كسرة وقد أدلى ابن مضاء بالحجج والعلل التي التمسها كل من أصحاب القولين ليصوّر بوضوح كيف أنّ التمارين غير العملية في النحو تشغل النحاة بما لا ينفع في ضبط الألسنة[56].

1-5- أبو حيان الأندلسي(ت745هـ):

كان لآراء ابن مضاء أثر بيّن في منهج النحوي الأندلسي الأصل والنشأة، والمصري المستقر أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي. على أنّ أبا حيان وإن كان قد تأثر بدعوة ابن مضاء، لم يأخذ بها بتمامها، ولعلّ أبرز ما أخذه عنه، وكان يشبه أن يكون الفكرة الموجهة في أعماله هو الجنوح إلى الوقوف عند ما يؤدي إلى فائدة عملية من الأحكام النحوية، والضرب صفحا عمّا وراء ذلك مما لا جدوى وراءه[57].

وقد جمع « تعلّقه بمذهب الظاهر بينه وبين ابن مضاء، وحقًّا لم يدْعُ إلى إلغاء نظرية العامل في النحو، ولكنه دعا مرارا وتكرارا إلى إلغاء ما يتعلّق به النحاة من كثرة التعليل للظواهر اللغوية والنحوية وجلب التمارين غير العملية»[58]. وهذه الآراء واضحة كل الوضوح في « تضاعيف كتبه، ولا سيما في شرحه على ألفية ابن مالك المسمى بمنهج السالك، وفي شرحه أيضا على التسهيل لابن مالك نفسه»[59].

و نقل السيوطي عنه أقوالا عديدة تبرز مواقفه من مختلف القضايا النحوية، وأوّل ما يطالع القارئ منها تعقيبه على خلاف البصريين والكوفيين حول الإعراب، وهل هو أصل في الأسماء فرع في الأفعال أولا؟ إذ يرى أن « هذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة»[60] وعلى هذا النحو تتوالى تعليقات أبي حيان تعيب على النحاة كثيرا من خلافاتهم، وتقلّل من شأنها، فها هو ذا يعرض لاختلافهم في معنى الصرف معتقدا أنّ « هذا الخلاف لا طائل تحته»[61] كما يعدّد وجوه الخلاف السبعة في رافع المضارع معقبا عليها بقوله: « لا فائدة لهذا الخلاف، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي»[62]. وهذا شأنه مع كل جدال لايجدي نفعا مما لاينبغي التشاغل به.

1-5-1- رأي أبي حيان في السماع:

مضى أبو حيان في إثر ابن مضاء يقدّم السماع على القياس، وخاصة إذا تعارضا[63]، والسماع الذي يأخذ به « لا بد أن تكون له شواهد كثيرة، دائرة على الألسنة صادرة ممن يعتد بهم، وينقل عنهم أمّا البيت أو البيتان فلا يمكن أن يعتد بهما في رأيه؛ بل لا يمكن أن توضع عليهما القواعد»[64].

ويتضح ذلك في إعمال (لا) حيث: قال ابن مالك: «عملها أكثر من عمل"إن"، وقال أبو حيان: الصواب عكسه، لأنّ إن قد عملت نثرا و نظما، و(لا) إعمالها قليل جدا، بل لم يرد منه صريحا إلاّ البيت السابق[65]، والبيت والبيتان لا تبنى عليها القواعد»[66].

ومن هذا القبيل أيضا ردّه على ابن عصفور وابن جني قياسها؛ لأنّه لا يوجد له ما يسنده من كلام العرب المسموع. قال السيوطي في الهمع: « فصّل ابن جني وابن عصفور فأجازا النصب بعد اسم فعل الأمر، إذا كان مشتقا كنزالِ من النزول ودراكِ من الإدراك... قال أبو حيان: والصواب: أنّ ذلك لا يجوز، لأنّه غير مسموع من كلام العرب»[67].

1-5-2- رأي أبي حيان في القياس:

القياس عند أبي حيان لا يستعمل إلاّ إذا كان هناك أدلة كثيرة وشواهد عديدة يمكن أن تكون أساسا تبنى عليه القواعد، وتصحح به المسائل[68]، فهو يرفض منه ما يؤدي إلى وجوه من التركيب، لم يرد بها السماع الصحيح الذي عليه المعول الأول لديه[69]، ومن الأمثلة التي توضح اتجاه أبي حيان في القياس ما ذكره السيوطي في الهمع، من ذلك:

أ- وضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر:

سمع: دينارِكم مختلفة، أي دنانيركم، وعيناه حسنة أي حسنتان، ومنه لبيك وإخوته فإنّه لفظ مثنى وضع موضع الجمع. قالوا: شابت مفارقه وليس له إلاّ مفرق واحد، فعند البصريين هذه الأمثلة مسموعة لا يقاس عليها. أمّا الكوفيون، وابن مالك فيقيسون عليها إذا أمن اللبس ولم يرتض أبو حيان هذا القياس؛ لأنّه كالبصريين لا يقيسون على الشاذ والنادر. قال السيوطي: وابن مالك ماشٍ على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذ والنادر، قال أبو حيان: ولو قيس شيء من هذا لالتبست الدلالات، واختلطت الموضوعات[70].

ب- جمع حم:

قال ابن مالك: لو قيل في حم: حمون، لم يمتنع، لكن لا أعلم أنّه سمع. وقال أبو حيان: ينبغي أن يمتنع، لأن القياس يأباه[71].

1-5-3- رأي أبي حيان في التعليل:

لا يشغل أبو حيان نفسه « بالعلل العقلية التي يتلاعب بها النحاة لتدل على مقدرتهم الذهنية، وقوتهم الفكرية، والعلة أصل للقياس، وهي الموجبة له، وإنّما يهتم بالقياس من حيث هو، فإن حادت قاعدة عن أصوله، وجب أن يسأل عنها، ومعنى ذلك: أنّه لا يهتم بعلة القياس أولا، وإنّما يهتم بالقياس نفسه؛ لأنّ القياس عنده ليس أمرا عقليا، يرجع إلى التفكير أو المنطق، وإنّما مرجعه الأول والأخير كثرة الشواهد، واتساع السماع، فإذا وجب القياس بناء على هذا. ولم يُعمل به سئل عن السبب، وبُيِّنَ سر المخالفة، أو عدم الأخذ به»[72].

ومن هنا صحّ لأبي حيان أن يرفض هذه العلل فيقول: « الصّواب في ذلك ما حرّره بعض أصحابنا أن التعرض لامتناع الجر من الفعل، والجزم من الاسم، ولحوق التاء الساكنة للماضي، دون أخويه، وأشباه ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادئ اللغات ممنوع، لأنّه يؤدي إلى تسلسل السؤال، إذ ما من شيء إلا ويقال فيه: لم كان كذلك؟ وإنما يسأل عمّا كان يجب قياسا فامتنع»[73].

ويبدي أبو حيان نفس الرأي حين يعرض لتعليل النحاة ضم التاء في مثل "قمتُ" للمتكلم وفتحها للمخاطب وكسرها للمخاطبة؛ إذ يصرح أنّ: « هذه التعاليل لا يحتاج إليها، لأنّها تعليل وضعيات، والوضعيات لا تعلل»[74]. ويقف بإزاء تعليلاتهم لتسكين الماضي وعدم فتحه حين يسند إلى التاء والنون ونا قائلا: « والأولى الإضراب عن هذه التعاليل لأنّها تخرّص على العرب في موضوعات كلامها»[75].

و لم تذهب المقترحات التي قدّمها علماؤنا الأوائل في مجال تيسير النحو سدًى؛ و إنّما كانت مصدر إلهام و توجيه لمحاولات الإصلاح و التجديد في مطلع العصر الحديث، و ليس أدل على ذلك ما أثارته آراء ابن مضاء من نقاش، فما إن نُشِر رده على النحاة حتى اعتُبِر المفتاح الذي يحقق ما ينشده المهتمون بتعليم العربية من تذليل صعوبات النحو و مشاكله، و السبيل لمن يريد أن يصنف في النحو تصنيفا جديدا يقوم على اليسر و السهولة[76].

و في ظل الاهتمام المتزايد بكتاب ابن مضاء لا يتردد محققه شوقي ضيف –و هو الذي يصفه بأنّه كنز من كنوز التراث النحوي الأندلسي- في أن يتخذ مما تحويه ثناياه ركيزة لإعادة تصنيف النحو و تيسيره تيسيرا «لا يقوم على ادعاء النظريات، و إنّما يقوم على مواجهة الحقائق النحوية، وبحثها بطريقة منظمة، لا تحمل ظلما لأحد، و إنّما تحمل التيسير من حيث هو حاجة يريدها الناس إلى النحو العربي في العصر الحديث»[77].

و يحذو محمد عيد حذو شوقي ضيف منوها بقيمة آراء ابن مضاء، مشيرا إلى أنّ الباحثين قد أغفلوه، و لم يقدروه حق قدره، و يبدو أنّ ما قوبل به ابن مضاء من تجاهل كان أحد الدوافع التي حملته على تأليفه كتابه أصول النحو العربي في نظر النحاة و رأي ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث، و هذا ما حرص على إيضاحه في مقدمته حيث يقول: «و المقصود من علم اللغة الحديث في هذا الكتاب أن نرى في هذا الضوء القيمة الحقيقية لواحد من نحاة العرب هو ابن مضاء و قد ظهرت قيمته في هذا الضوء ثمينة رائعة..إذ سبق بآرائه التي قدمها في كتابه الصغير الخطير ما يقوله اللغويون المحدثون فيما تناوله من أصول النحو»[78].

و لا يلبث محمد عيد بعد ذلك أن يحدد الهدف من علم اللغة الحديث في كتابه بأنّه توظيف « لبيان ما في تراثنا من قيم علمية نافعة، بإزالة ما علق بها من غبار، و إزاحة ما غلفها من ضباب، حتى يعود لها ما هي جديرة به من الوضوح و النقاء»[79].

و يعبّر عبد الله أحمد جاد الكريم عن الموقف نفسه بقوله: «كانت صيحة ابن مضاء المنبه في الوقت المبكر لإعادة النظر في منهج النحو قبل أن ينفر البقية الباقية من طلاب هذا الدرس، و هو في كتابه المختصر النافع لا يدعو إلى هدم النحو و نسف الماضي؛ بل يطالب بتجريد النحو من النزعة المنطقية و الفلسفية»[80].

وفي ضوء هذه الآراء يمكن اعتبار ما ناله رد ابن مضاء على النحاة من عناية في العصر الحديث أنموذجا يبيّن بجلاء أنّ جهود القدامى في مجال إصلاح النحو كانت باعثا للنحاة المعاصرين فيما دعوا إليه من تيسير و تجديد استجابة لمتطلبات العصر.

الـهوامـــش

1 عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي-دراسة نقدية- الكويت، دار القلم، ط1، 1985، ص 46.

2 نفسه، ص 46.

3 هو أبو العباس أحمد بن محمد، كان بصيرا بالنحو، أستاذا، صنف المقصور والممدود، انتصار سيبويه على المبرد، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الجيل، (د.ت)، ج1، ص 386.

4 أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير و التأثر، القاهرة، عالم الكتب، ط 7، 1997، ص 156.

5 نفسه، ص 157.

6 نفسه، ص 157.

7 سورة يوسف، الآية 35.

8 ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص 148.

9صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، الأردن، دار الفكر، ط1، 1998، ص 311.

10 نفسه، ص 311.

11ينظر: نفسه، ص 312.

12 سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مطبعة جامعة دمشق، ط3، 1964، ص 234.

13 ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق هادي حسن حمودي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط3، 1996، ج1، ص 146-147.

14 أبو العلاء المعري، عبث الوليد، ص 80 عن أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص 157-158.

15 المعري، رسالة الغفران، حققها وشرحها محمد عزت نصر الله، بيروت، المكتبة الثقافية، (د.ت)، ص 94-95.

16 صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي و تطبيقاتها، ص 310.

17 ينظر: نفسه، ص 309.

18 اتجه ابن حزم اتجاه مذهب الظاهرية الفقهي الذي أسسه داود بن علي، وقام بتطويره، وعُدَّ مؤسّسا حقيقيا له، بحيث إذا أطلق هذا المذهب يتبادر الذهن إليه. ينظر: أحمد عيسى يوسف

العيسى، الظاهر عند ابن حزم (دراسة أصولية فقهية)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2006، ص39.

19 ينظر: بكري عبد الكريم، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، جامعة وهران، معهد اللغة والأدب العربي، 1982، ص 30.

20 سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص 32.

21 نفسه، ص 32.

22 أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص 158- 159.

23منى إلياس، القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 1، 1985، ص 145.

24 ينظر:نفسه، ص 145.

25 شوقي ضيف، المدارس النحوية، القاهرة، دار المعارف، ط5، 1968، ص 305.

26 ينظر: نفسه، ص 304- 305.

27 إبراهيم عمر سليمان زبيدة، حركة تجديد النحووتيسيره في العصر الحديث، دراسة تحليلية تقويمية، ليبيا، دار الكتب الوطنية، ط1، 2004، ص 233.

28 ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، مصر، دار المعارف، ط3، (د.ت)، ص 76.

29 ينظر: نفسه، ص 24.

30 نفسه، ص 72.

31 عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح خالد الأزهري الجرجاوي، تحقيق وتقديم وتعليق البدراوي زهران، دار المعارف، ط2، (د.ت)، ص 73.

32 ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، القاهرة، عالم الكتب، ط6، 1997، ص 199.

33 شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، القاهرة، دار المعارف، ط2، 1986، ص 18.

34 الرد على النحاة، ص 76- 77.

35 ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1952، ج1، ص 110.

36 الرد على النحاة، ص 77.

37 ينظر: منى إلياس، القياس في النحو، ص 147.

38الرد على النحاة، ص 78.

39 نفسه، ص 78.
40 نفسه، ص 78.
41 ينظر: منى إلياس، القياس في النحو، ص 148.
42 ينظر: الرد على النحاة، ص31.
43 ينظر: نفسه، ص 31- 32.
44 ينظر: نفسه، ص 35- 36.
45 محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 130.
46 الرد على النحاة، ص 130.
47 نفسه، ص 130-131.
48 نفسه، ص37-38.
49 ينظر:بكري عبد الكريم، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ص 104.
50الرد على النحاة، ص 134.
51 ينظر: بكري عبد الكريم، ابن مضاء و موقفه من أصول النحو العربي، ص 104-106.
52 سورة المنافقون، من الآية 10.
53 الرد على النحاة، ص 125.
54ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 84.
55 الرد على النحاة، ص 99 – 100.
56ينظر: شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، ص 24 – 25.
57 ينظر: منى إلياس، القياس في النحو، ص 157 – 158.
58 شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 321.
59منى إلياس، القياس في النحو، ص 158.
60 السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، 1998، ج1، ص 57.
61 نفسه، ج1، ص85.
62 نفسه، ج1، ص 527.
63 ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 322.
64 عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، القاهرة، دار الشروق، ط1، 1980، ص232.

65 يقصد: تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا، ينظر: السيوطي، الهمع، ج1، ص 397.
66 نفسه، ج1، ص 398.
67نفسه، ج2، ص 306.
68 ينظر: عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 333.
69 ينظر: منى إلياس، القياس في النحو، ص 162.
70 السيوطي، الهمع، ج1، ص 167.
71 نفسه، ج1، ص 190.
72 عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 334.
73 السيوطي، الهمع، ج1، ص 75 – 76.
74 نفسه، ج1، ص 190.
75 نفسه، ج1، ص 192.
76 ينظر: الرد على النحاة، ص9.
77 نفسه، ص67.
78 أصول النحو العربي، ص6.
79 نفسه، ص6.
80 عبد الله أحمد جاد الكريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، القاهرة، مكتبة الآداب، ط1، 2004، ص166.